الجمهورية العربية السورية

الأمم المتحدة (الأسكوا)

المكتب المركزي للإحصاء

ورشة العمل التدريبية حول إحصاءات البيئة

ورقة عمل سورية

إعداد : احسان عامر

مدير الإحصاءات الاقتصادية في المكتب المركزي للإحصاء

المنسق الوطني لمشروع الإحصاءات البيئية

دمشق - نيسان 2004

مـقدمـة

إن اختلال التوازن البيئي وظهور العديد من المشاكل البيئية أعطى موضوع حماية البيئة أولوية في الخطط التنموية . وتعد سورية من الدول التي أولت موضوع البيئة أهمية كبيرة ، سواءً من قبل الجهات الرسمية أو الخاصة.

وتقع مسؤولية القضايا البيئية الرئيسية تحت صلاحية عدد من الوزارات إلى جانب وزارة الإدارة المحلية والبيئة، وتتحمل هذه الجهات مسؤولية مباشرة لتوفير الإطار أو الدعم المؤسساتي اللازم للعمل البيئي.

وينصب الاهتمام حالياً لتطوير وتعزيز القدرات البيئيةوإدخال الا عتبارات البيئية في التخطيط لعملية التنمية.

الإطار المؤسساتى :

- تم إحداث وزارة البيئة في سورية عام 1991 لتكون أول دولة عربية تحدث وزارة مستقلة للبيئة .
- تقوم الوزارة بوظيفة تنظيمية وتنسيقية وبحثية ووضع السياسات العامة لحماية البيئة، وتنمية الوعي البيئي وإعداد المعايير والمواصفات والمقاييس لعناصر البيئة وإجراء البحوث والدراسات في مجال البيئة .

يتعاون مع الوزارة:

- الهيئة العامة لشؤون البيئة التي تقدم المشورة الفنية والنصح في مجال السياسة البيئية .
- مركز البحوث العلمية والبيئية الذي يهتم بالبحوث والدراسات وتشمل صلاحياته مراقبة التلوث والتنسيق مع جهات البحوث العلمية والدولية .
- أسس إلى جانب الوزارة مجلس حماية البيئة الذي يضم عدد من الوزارات وهو المسؤول عن وضع السياسات الوطنية والتنسيق في جميع النشاطات البيئية .

وعلى الرغم من وجود المؤسسات اللازمة للتصدي للعمل البيئي غير انه لا تزال تفتقر إلى القدرات التي تجعلها تعمل بكفاءة .

العمل الإحصائى البيئى :

يعتبر المكتب المركزي للإحصاء هو الجهة التي تصدر البيانات الإحصائ ية الرسمية ويعتبر كل رقم إحصائي غير رسمي إذا لم يصدر عن المكتب أو إذا لم يأخذ موافقة المك تب على إصداره أو نشره .

أما فيما يتعلق بالعمل الإحصائي البيئي : منذ تأسيس المكتب عام 1968 وحتى عام 1994 لم يكن لدى المكتب دائرة مختصة بالإحصاءات البيئية ، بعد عام 1994 وضمن فعاليات مشروع تطوير العمل الإحصائي الذي قدم من قبل الأمم المتحدة للجمهورية العربية ا لسورية حيث تم تعديل في الترتيب الهيكلي وأحدثت دائرة للإحصاءات البيئية أتبعت لمديرية الإ حصاءات الاقتصادية وحددت مهامها بجمع وتبويب ونشر البيانات الإحصائية المتعلقة بالبيئة سواءً من جهات القطاع العام أو الخاص ..إلخ وذلك بالأساليب المناسبة وإعداد قاعدة بيانات تخدم عمل كافة الـ جهات المعنية وبالدرجة الأولى وزارة البيئة التي أصبحت الآن جزء من وزارة الإدار ة المحلية والبيئة نظراً لأنها معنية بالعمل البيئي بشكل عام مع الإشارة إلى أن المكتب المركزي للإ حصاء وخلال فترة عمله الطويلة وضمن منشوراته العديدة هناك الكثير من الأرقام التي تخدم حـ ساب المؤشرات البيئية والعمل البيئي مثل (البيانات المتعلقة بالسكان – المساكن – الصرف الصحي – شبكات المياه – الكهرباء – الزراعة ..... الخ) .

وفيما يتعلق بالإحصاءات البيئية والعلاقة مع المؤسسات التي تعمل في مجال البيئة

فقد تعززت في السنوات الأخيرة العمل في مجال الإحصاءات البيئية وبخاصة بعد إحداث دائرة الإحصاءات البيئية في المكتب وتوطيد علاقتها مع القائمون على العمل في وزارة البيئة وبخاصة مديرية التخطيط والإحصاء التي أصبحت تطور عملها لتأسيس قاعدة بيانات بمساعدة المكتب.

وقد عملت دائرة إحصاءات البيئة في المكتب على السعي مع هيئة البيئة بالدرجة الأولى ومع كافة الوزارات والجهات المعنية لتأمين بيانات عن المؤشرات البيئية لبناء قاعدة بيانات تلبي حاجة المستخدمين ليصار إلى تجهيزها على شكل منشورات تخدم المهتمين وخلا الفترة فقد عملت دائرة إحصاءات البيئة في المكتب بتوزيع العمل على محاور :

1 – جمع البيانات المتوفرة عن إحصاءات البيئة .

2– دراسة البيانات غير المتوفرة والتي يمكن توفيرها عن طريق (الوزارات والمؤسسات المعنية – أو عن طريق المسوح المتخصصة) .

3 – بيانات أو مؤشرات لا يمكن توفيرها .

قد تم التنسيق مع بعض الوزارات والمؤسسات وبخاصة هيئة البيئة لتأمين البيانات المتوفرة والبحث عن كيفية توفير البيانات .

و تم التنسيق مع الإسكوا و العمل مع أحد الخبراء لتبيان المؤشرات ا لتي يمكن العمل عليها

إلى أن قدم مشروع الإحصاءات البيئية مع الإتحاد الأوروبي ميدستات و من خلال الجهة التي استلمت المشروع (الخطة الزرقاء) والحقيقة أنه بدأنا بالعمل الفعلي مع هذا المشروع الذي عملنا معه المرحلة الأولى على ثلاث نواحي (استخدامات الأراضي – المياه – النفايات) والآن انتقلنا إلى المرحلة الثانية (تلوث الهواء التنوع الحيوي – مؤشرات التنمية المستدامة) . حيث تم التدريب على حساب كافة المؤشرات المتعلقة بالمواضيع من خلال دورات تدريبية ومن خلال زيارات متكررة لإدارة المشروع وتقديم الدعم الفني لهذا العمل . والآن فقد تعززت العلاقة بين دائرة إحصاءات البيئة مع المؤسسات والجهات وبخاصة هيئة البيئة . وقد أدرجت الدائرة ضمن خطتها بعض المسوح

الإحصائية المتعلقة بالعمل البيئي ونحن على استعداد للقيام بأي عمل إحصائي يخدم العمل البيئي .

الإطار التشريعى والقانونى :

تأكيداً لحماية البيئة والعمل البيئي فقد اعتبر القانون وسيلة هامة لتأمين هذه الحماية من حيث الاتفاقيات والبروتوكولات الخارجية أو العمل على الصعيد الداخلي .

في مجال الاتفاقيات الدولية تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات أهمها :

- اتفاقية الأراضي الرطبة .
- اتفاقية تبدلات المناخ .
- اتفاقية مكافحة التصحر .
- اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة و التخلص منها عبر الحدود
- اتفاقية برشلونة و تعديلاتها و عدد من بروتوكولاتها قبل و بعد التعديل :
- بروتوكول بشأن حماية البحر المتوسط من التلوث من مصادر برية .
- بروتوكول بشأن حماية البحر المتوسط من التلوث الناشئ عن تصريف النفايات من السفن و الطائرات
- بروتوكول بشأن التعاون في مكافحة تلوث المتوسط بالزيت و المواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة.
- بروتوكول بشأن المناطق المتمتعة بحماية خاصة في منطقة المتوسط .
- شاركت سورية في أعمال قمة الأرض الأولى التي انعقدت في ريو دي جانيرو عام 1992 وصادقت على الاتفاقيات الثلاث المنبثقة عنها (التنوع الحيوي، التغيرات المناخية، التصحر).
- انضمت سورية إلى الدول الموقعة على تعديلات لندن وكوبنهاغن ومونتريال عام 1999.

أما على الصعيد الداخلي

فقد صدرت مجموعة من القوانين والتشريعات التي تؤدي لحماية عناصر الـ بيئة مثل :

- تنظيم صيد الأحياء المائية والبرية .
- حماية المياه الإقليمية السورية والدولية المتاخمة من التلوث .
- حماية الحراج والغطاء النباتي وإنشاء محميات حراجية .
- توسيع صلاحيات المؤسسات البيئية المتخصصة .
- اتخاذ قرارات بمنع أو توقيف أو فرض قيود على تشغيل أية منشأة أو نـ شاط يرى أنها تسبب أضرار للبيئة .
- أحداث صندوق دعم وحماية البيئة وتحديد أوجه الإنفاق من موارده (مواجهة الكوارث – إقامة المحميات – تمويل الدراسات)تقوية المقدرات في مجال مكافحة التصحر والجفاف وغير ذلك من الأغراض المتعلقة بحماية وتنمية البيئة .

- وأخيراً – تم إقرار القانون البيئي وصدر باسم القانون رقم 50 لعام 2002والذي تضمن تحديد المهام والصلاحيات و المسؤولية والتعويض عن الضرر البيئي بالتعا ون مع وزارة العدل ويجري العمل حالياً في وزارة الإدارة المحلية والبيئة على اعداد كافة المتطلبات لاستكمال تنفيذ القانون .

ومما سبق يتضح أن هناك اهتماماً بالوضع البيئي من كافة النواحي ويعتبر موضوع استخدامات الأراضي وحمايتها من التلوث واختلال التوازن البيئي فيها من أهمالموضوعات البيئية التي تأخذ جانباً كبيراً من الاهتمام .

أراضي الجمهورية العربية السورية :

الموقع والمساحة :

تقع الجمهورية العربية السورية على الشاطىء الشرقي للبحر المتوسط و تعتبر سورية بلداً جافاً يسود بها المناخ المتوسطي الذي يمتاز بشتاءً بارد وماطر وصيف حار وجاف ويفصل بينهما فصلان انتقاليان قصيران وتبلغ مساحتها 185.180 كم 2 وتعتبر ثلث هذه المساحة ارضاً قابلة للزراعة والباقي بادية وجبال صخرية.

تقسم سورية من الوجهة الطبيعية إلى أربع مناطق :

1 – المنطقة الساحلية المحصورة بين الجبال والبحر .

2 – المنطقة الجبلية التي تضم الجبال والمرتفعات .

3 – المنطقة الداخلية أو منطقة السهول وتضم سهول دمشق – حمص – حماه – حلب – الحسكة ودرعا وتقع شرقي منطقة الجبال .

4 – منطقة البادية وهي السهول الصحراوية الواقعة في الجنوب الشرقي من البلاد .

- تقسم سورية جغرافياً إلى ثمانية أقاليم جغرافية تضم ثلاثة وعشرين منطقة وهي :
  - إقليم الجزيرة والفرات : وتبلغ مساحته 51 ألف كم2
  - إقليم هضبة حلب والشامية الشمالية : وتبلغ مساحة هذا الإقليم 20ألف كم 2
  - إقليم حوض العاصي : تقدر مساحة هذا الإقليم 24ألف كم 2 منها 1870 كم2 في لبنان
  - إقليم الساحل والجبال الساحلية : ويغطي مساحة قدرها 6700 كم 2 منها 2700 كم 2 ضمن أراضي لواء اسكندر ون
  - إقليم الوسط السوري : وتقدر مساحة هذا الإقليم بنحو 20.1 ألف كم 2
  - إقليم البادية : وتبلغ مساحتها 58.1ألف كم 2 وتضم(الحماد– الفيضات وحوض تدمر) .
  - إقليم الجنوب الغربي :وتبلغ مساحته 2.021 ألف كم2
  - إقليم الجبال العالية : ويحتل هذا الإقليم مساحة قدرها 5129 كم 2

وإذا ما أخذنا مساحة أراضي الجمهورية وتوزعها حسب مجموعات الأتربة بألوف الهكتارات فالجدول التالي يبين ذلك لعام 2002 :

مجموعات الأتربة	المساحة (ألف هكتار)
أتربة البحر الأبيض المتوسط الحمراء	850
الأتربة الحمراء والبنية الداكنة (كروموزول)	2217
الأتربة البنية الصفراء (سيناموتيك)	4782
الأتربة الصحراوية	4244
الأتربة الجبسية	5528
الأتربة المشكلة من المياه الجوفيه	366
الأتربة اللحقية	531
المجموع	18518

حيث نجد من الجدول السابق أن الأتربة الجبسية تشكل حوالي 30 % من المساحات حسب الأتربة ثم الأتربة البنية الصفراء التي تشكل حوالي 26 % والأتربة الصحراوية تشكل حوالي 23 % أي أن حوالي 79 % من المساحة الإجمالية تتكون من هذه الأتربة .

وتتوزع الأراضي في الجمهورية العربية السورية حسب الاستعمال إلى :

الأراضي حسب الاستخدام	نسبة المساحة من الإجمالي	
	1999	2002
أراضي قابلة للزراعة	32.5	31.9
أراضي غير قابلة للزراعة	20	20
مروج ومراعي	44.6	45
حراج	2.9	3.1
المجموع	100	100

يلاحظ أن هناك انخفاض بالأراضي القابلة للزراعة بنسبة 0.6 % عام 2002 عن عام 1999 وأنه هناك زيادة بالنسبة للمروج والحراج بنفس النسبة .

نلاحظ من الجدول التالي (1) أن الأراضي الزراعية قد ازدادت بنسبة بسيطة من اجمالي المساحة بحوالي 0.6 % بين عامي 1970 ، 2002 وازدادت نسبة المساحة للأبنية والمرافق حوالي 1.6 % من اجمالي المساحة وانخفضت نسبة الأراضي للغطاء النباتي حوالي 2.59 % من اجمالي المساحة الكلية وازدادت نسبة مساحة الأنهار والبحيرات 0.78 % من اجمالي المساحة .

ويبين الجدول رقم (1) تطور استخدام الأراضى خلال الأعوام (1970 – 2001)

Land use categories(a)		1970	1980	1985	1990	1995	1999	2000	2001	الوحدة	الأراضي المستخدمة	
1	Total Agricultural Land	14158310	14529438	14454687	14018564	14265826	14261804	14264203	14261156	km2	مجمل الأراضي الزراعية	1
2	Arable land	5899590	5203132	5036395	4877105	4797400	4712666	4552165	4636678	km2	الأراضي القابلة للحرث	2
3	Land under permanent crops	258353	480560	586375	748907	704377	789624	800232	813302	km2	أراضي تحت المحاصيل الدائمة	3
4	Land under permanent meadows and pasture	5434125	8484732	8327617	7869350	8286831	8264858	8358880	8273339	km2	أراضي تحت المروج والمراعي الدائمة	4
5	Other agricultural (land, n.e.s. (b	282495	361014	504300	523202	477218	494656	552926	537837	km2	أراضي زراعية أخرى	5
6	Total Land under Forest and other wooded land	439820	467451	516173	722708	492926	546416	556867	566347	km2	مجموع ألااضي الغابات والأراضي المشجرة الأخرى (الحراج)	6
7	Built up and related land (excluding scattered farm (buildings	322402	326725	401706	587078	611338	619754	617274	619240	km2	مستثنياً مزارع متناثرة وأبنية	7
8	Dry open land with special vegetation cover & without, or with insignificant, vegetation cover	3401813	3081723	3033173	3053587	3009371	2947277	2933261	2923022	km2	الغطاء النباتي (رملية صخرية)	8
9	Waters	24626	112634	112232	136034	138510	142720	146466	148206	km2	المياه (أنهار وبحيرات)	9
10	LAND AREA	18493345	18405337	18405739	18381937	18379461	18375251	18371605	18369765	km2	مساحة الأرض	10
11	TOTAL AREA	18517971	18517971	18517971	18517971	18517971	18517971	18517971	18517971	km2	مجموع المساحة	11

وقد تم حساب المؤشرات في الجدول حسب مايلي :

1- مجمل الأراضي الزراعية : هي مجموع الأراضي القابلة للزراعة مع المروج والمراعي .

2- **الأراضي القابلة للحرث :** هي مجموع الأراضي المزروعة فعلاً مع أراضي الراحة للسبات مطروحاً منه مساحة الأشجار المثمرة (سقي + بعل) .

3- الأراضي تحت المحاصيل الدائمة : هي مساحة الأشجار المثمرة (سقي + بعل) .

4- الأراضي تحت المروج والمراعي الدائمة : وهو عبارة عن المروج والمراعي .

5- الأراضي الزراعية الأخرى : وهو عبارة عن الأراضي غير المستثمرة .

6- مجموع الأراضي تحت الغابات والأراضي المشجرة الأخرى: وهو عبارة عن الحراج .

7- مزارع متناثرة وأبنية : وهو عبارة عن الأبنية والمرافق العامة .

8- الغطاء النباتي (رملية صخرية) : وهو عبارة عن الأراضي الرملية والصخرية .

9- المياه : وهو عبارة عن الأنهار والبحيرات .

10 - **مساحة الأرض :** وهو عبارة عن مجموع مجمل الأراضي الزراعية مع مجموع الأراضي تحت الغابات والأراضي المشجرة الأخرى مع مزارع متناثرة وأبنية و الغطاء النباتي (رملية صخرية)

11 – **مجموع المساحة :** وهو عبارة عن مساحة الأرض مع المياه (الأنهار والبحيرات)

العوامل المؤثرة على الأراضى :

١ تدهور التربة :

تعاني بعض الأراضي المعرضة لعوامل التعرية من التدهور حيث قدرت مسا حة الأراضي التي تعاني من نوع ما من التدهور لعام 1996 بـ 3165 ألف هكتار أي 18 % من كامل مساحة سورية . بينما تقدر مساحة الأراضي ذات الترب المتدهورة لعام 1998 بـ 3176 ألف هكتار وتقدر وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي أن درجة التدهور الشديدة بلغت للتعرية الريحية 60 % وللتعرية المائية 80 % على الترتيب في عام 1996 .

٢ تلوث التربة :

يعتبر تلوث البيئة في الأراضي الزراعية إحدى المشاكل البيئية الرئي سية وأسباب التلوث كثيرة ناتجة عن عوامل كثيرة أهمها :

1 – المياه الملوثة (المياه الصرف الصحي والمياه الناتجة عن الصناعة وغيرها والتي تؤدي إل ى تعطل التربة)

2 – رمي النفايات الصناعية والمنزلية وغيرها وعدم وجود مكبات نظامية .

3 – الغبار الناتج عن المعامل والمصانع وبخاصة معامل الأسمنت وغيرها .

والحقيقة لاتوجد معلومات دقيقة لتغطي نسبة الأراضي الملوثة وأسباب تلوثها ونجد أن مناطق التلوث الرئيسي للتربة هي مناطق محيطة بالمدن الكبرى .

التعرية :

تعد التعرية الريحية مسؤولة عن حوالي 50 % من حالات تدهور التربة ويؤدي إزالة الغطاء النباتي السطحي والرعي الجائر إلى حدوث مثل هذا النوع من التعرية وتشمل الأ سباب ما يلي :

التوسع في الزراعة في الأماكن غير الصالحة للزراعة بشكل دائم .

الاستغلال الزائد للغابات .

الرعي الجائر الناجم عن زيادة أعداد قطعان الماشية .

تملح التربة :

إن مشكلة تملح التربة يعتبر من أهم المشاكل التي تؤدي إلى تعطل التـ ربة وهي ناتجة عن الري غير المدروس مما يؤدي إلى تراكم الأملاح وتصبح الأراضي غير قابلة للزرا عة وهذه المشكلة موجودة في حوض الفرات . وسنوياً تخرج العديد من الهكتارات من الزراعة .

تدهور الأراضى الرعوية الطبيعية :

إن من أهم أسباب نمو أنواع نباتية اقل فائدة واقل قيمة من الغطاء ا لنباتي الطبيعي الذي كان يوفر مرعى جيد لقطعان الماشية ما يلي :

الإدارة غير السليمة للمراعي .

الرعي الجائر .

التعدي بالفلاحة على أراضي المراعي .

الأعداد الكبيرة لقطعان الماشية .

العوامل التاريخية والاجتماعية المؤدية إلى تغير للطريقة البدوية ف ي الحياة .

تغير نمط الحياة الاجتماعية لدى بعض سكان المناطق الرعوية .

أسباب تدهور الأراضى :

غالباً ما تكمن أسباب تدهور الأراضي في الاستخدام غير الصحيح لأسال يب الزراعة والافتقار إلى التكامل بين تخطيط استعمالات الأراضي وبين التخطيط لعملية التنمية .

تنتج هذه الأسباب عن عدد من العوامل تشمل ما يلي :

-نظام ملكية الأرض :

أدى التغير في نظام الملكية وقواعد الميراث إلى تناقص كبير في مساحة الحيازات وتبعثرها فقد تراجعت مساحة حيازة الأرض إلى حوالي 10هكتار موزعة في 4.5 عقارات من الأرض .

كما تعد 33 % من الحيازات أقل من 2 هكتار وموزعة في 3.1 عقارات منفصلة من الأرض .

وتؤدي الحيازات الصغيرة إلى مشاكل معينة مثل :

مردود اقتصادي أقل في وحدة المساحة .

صعوبة أكبر في تطوير أنظمة الري والصرف .

صعوبة أكبر في تطوير أساليب زراعية حديثة .

وهذا وقد تبنت الحكومة سياسة زيادة الإنتاج بالتوسع في مشاريع الري حيث تشكل المناطق المروية 20 % من الأراضي الزراعية فقط ولكنها تمثل أكثر من 50 % من الإنتاج الإجمالي .

وبالرغم من أن الحكومة تقوم ببناء السدود وتوفير دعم مادي لمساعدة المزارعين على التوسع في المساحات المروية إلا أن بعض الممارسات الخاطئة قد تؤدي إلى مشاكل مثل التملح .

البنية المؤسساتية :

أن مسؤولية إدارة الأراضي مقسمة كما يلي :

تتولى وزارة الإدارة المحلية والبيئة التنسيق بين الوزارات المعنية في موضوع إدارة الأراضي .

تتولى وزارة الإسكان والمرافق مهمة إعداد المخططات التنظيمية والطبوغرافية للتجمعات السكانية وتطويرها وتوسيعها إضافة للإشراف على تخطيط وتنفيذ السكن الشعبي والعمالي .

تتولى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي إدارة الأراضي الزراعية ومناطق الغابات والمراعي .

تتولى وزارة الإدارة المحلية والبيئة المخططات التنظيمية وتقديم الخدمات البيئية .

- تخطيط استخدام الأراضى :

تعتمد إدارة وتخطيط استخدامات الأراضي على المخططات التنظيمية التي تعدها لجنة إقليمية وذلك وفقاً للمعايير التي تحددها الحكومة . إن التأخير في وضع هذه المخططات وعدم القدرة على تطبيق الأنظمة الموجودة قد أديا إلى قيام مناطق السكن العشوائي ومناطق الصناعات غير النظامية , وفقدان المساحات الخضراء .

هذا وقد تم اعتماد الخطة الوطنية لمكافحة التصحر ، ويجري بالتعاون مع الجهات المعنية العمل على وضع هذه الخطة موضع التنفيذ .

الاستخدام المستدام لموارد الأرضي :

تنفيذ بنود الخطة الوطنية لمكافحة التصحر المعتمدة من قبل المجلس ا لأعلى لحماية البيئة في 13 / 5 / 2002 بهدف الوصول إلى تقوية إدارة الأراضي ومكافحة تملح التربة وتخفيف أثارها السلبية والتغلب على مشكلة التعرية المائية والريحية ووقف عملية تحول الأراضي الزراعية إلى استخدامات أخرى وقد تضمنت الخطة العديد من المواضيع ومن أهمها الوضع الراهن للموارد الطبيعة في سورية (التربة ، الغطاء النباتي ، المناخ ، الموارد المائية) حالة التصحر في سورية وأسبابها ومظاهرها والإجراءات لمكافحة التصحر والآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة التصحر .

تغطي الإجراءات المقترحة لمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف المجالات التالية :

(التربة – الموارد المائية والمناخ – الغطاء النباتي – التعاون والتوعية والإعلام – المجالات الاجتماعية والاقتصادية – التشريع والبحث العلمي) وتشمل المشاريع :

مشروع التنمية المتكاملة لبادية ريف دمشق .

مشروع مكافحة الانجراف الريحي في البادية السورية .

مشروع استخدام بدال الطاقة في تنمية البادية السورية .

مشروع مكافحة تردي الأراضي الجبسية وإدارتها في المناطق المروية .

مشروع تقييم أراضي منطقتي الاستقرار الأولى والثانية المروية بالمنطقة الجنوبية في سورية

(القنيطرة – درعا – السويداء) ووضع خارطة خصوبية .

وتشمل المشاريع المنفذة والتي تضمنها برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر :

1- مشروع التنمية المتكاملة في البادية السورية لمساحة 3 مليون هكتار .

2- مشروع التنمية الزراعية في المنطقة الجنوبية في محافظات القنيطرة ، درعا ، السويداء ، ريف دمشق

3- مشروع التنمية الزراعية في جبل الحص .

4- مشروع التنمية الزراعية في المنطقة الوسطى والساحلية .

وتقوم دائرة البيئة في المكتب بالسعي لتوفير صورة رقمية عن كافة الأ مور المتعلقة باستخدام الأراضي وعن الأضرار البيئية بها وأسباب تلوث وتدهور التربة ومدى ف عالية السياسات الحكومية من خلال الأرقام التي تعطي صورة عن التطور الملحوظ في ذلك .

وحالياً المكتب المركزي للإحصاء سيقوم من خلال التعداد الذي سيجري هذا العام بعض البيانات المتعلقة بهذا الموضوع مثل مساحة الحيازات والزراعات فيها والساحات المروية وطريقة الري ..... الخ من بيانات .

وسننسق مع الجهات المختصة لتقديم تفصيلاً متكاملاً عن كافة الأراضي واستخدامها ومقياس مدى التغيير السنوي فيها،ملين الوصول إلى بناء قاعدة بيانات تلبي كافة المؤشرات البيئية وذ عطي صورة صحيحة عن الواقع البيئي في الجمهورية العربية السورية . يتم هذا إذا كانت هناك مساعدة من كافة الجهات المحلية والخارجية وذلك في اجراء المسوح والتدريب وتقديم الـ عون الفني والمادي .